



المجلس القومي للسكان

مصر 2050

تقديرات
وتنبؤات



مايو 2020

تقديم

تعد القضية السكانية من القضايا ذات الأهمية التي واجهت الدولة منذ زمن بعيد ولا تزال تستحوذ على حيز كبير من تفكير القيادات السياسية بالدولة وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي دائما يواجه بضرورة مواجهة تلك القضية من خلال جميع وزارات الدولة، كما كانت من ضمن أولويات واهتمامات معالي الأستاذة الدكتورة/ هالة زايد وزير الصحة والسكان من خلال رئاستها للمجلس القومي للسكان، والذي يعتبر الجهة المنوط بها مسئولية مواجهة القضية السكانية جنبا إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية والأهلية التي تتعاون في تحمل هذه المسئولية للحد من ظاهرة النمو السكاني المتزايد والوصول بمعدل الانجاب الكلى إلى 2,4 طفل لكل سيدة بحلول عام 2030 كهدف عام للاستراتيجية القومية للسكان، ولقد كان الهدف الرئيسي من كتابة هذه الأوراق المعرفية، تقديم المعلومات اللازمة والموثقة المتعلقة بالأوضاع السكانية، والاجتماعية للمهتمين، ولتخذي القرار من أجل الإسهام في التعرف على الوضع الحالي والرؤية المستقبلية للسكان في مصر من اجل المساهمة في صياغة السياسات، وإعداد الخطط، والبرامج التنموية التي يشكل البعد السكاني المحور الرئيسي فيها، وربط وإبراز النتائج المتوقعة للهبّة الديموجرافية التي تشهدها مصر الان بالوقائع الاجتماعية، والخدمية، والاقتصادية، والبيئية، والبنية التحتية اللازم توافرها، وكذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة انعكاسها على سوق العمل، ودور الإصلاحات التنموية للهيكل الاقتصادي في تعظيم الاستفادة من هذه الفرصة، متمنيا من الله ان تساهم هذه الأوراق في رسم صورة المستقبل للسياسات التنموية الواجب اتخاذها على المستوى القومي والمحافظات في ضوء الوضع الراهن واهداف التنمية المستدامة.

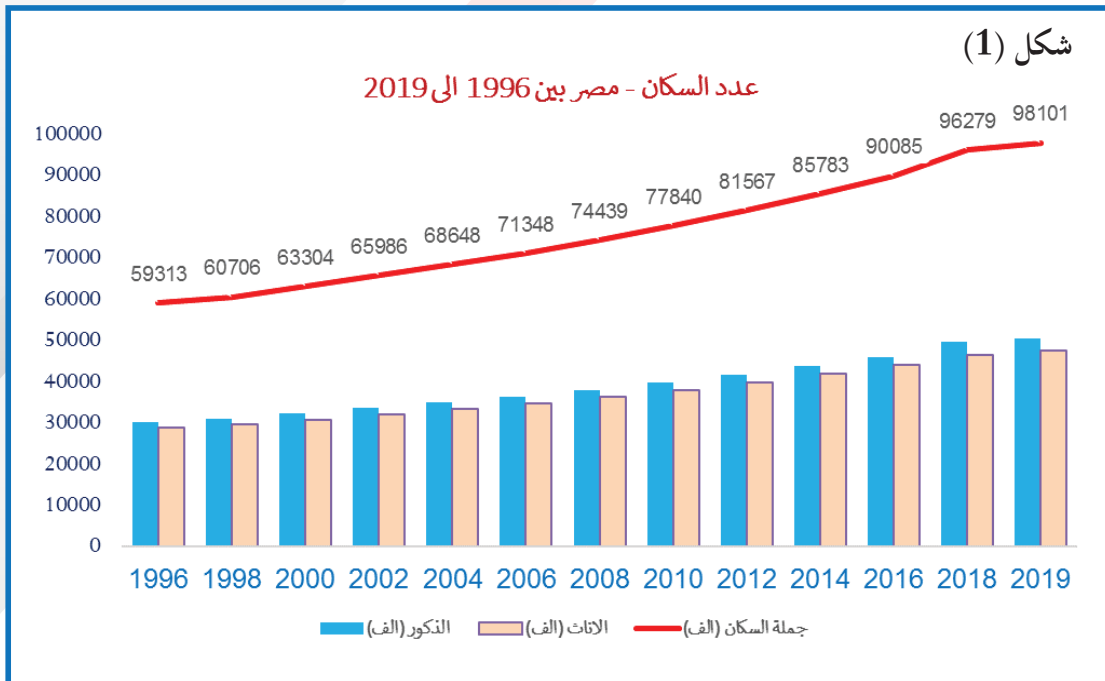
أ.د/ طارق توفيق

نائب وزير الصحة والسكان

لشئون السكان

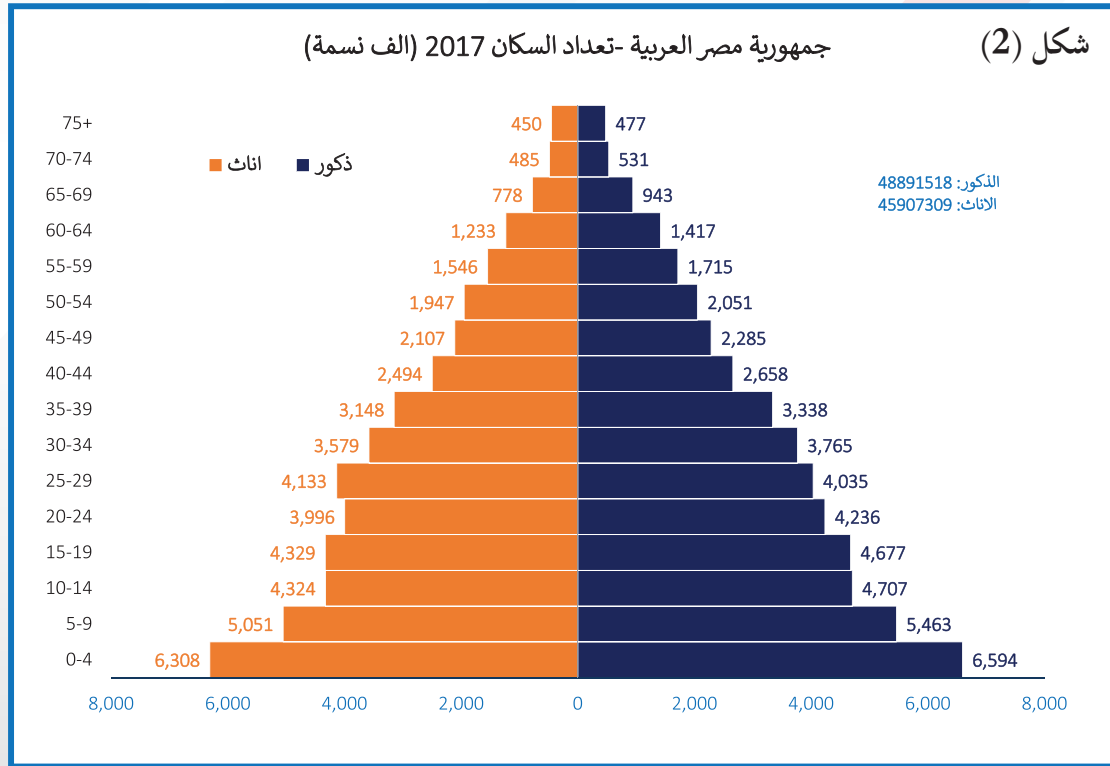
مقدمة

تعد المشكلة السكانية في مصر من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري؛ ذلك لأنها مشكلة ذات أبعاد استراتيجية ويترتب عليها موضوعات حيوية ستلقى بظلالها على أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلك التي تتعلق بأمننا القومي على مر العصور وتتابع الأجيال، والذي يقصد به "امتلاك الدولة لعناصر القوة الاستراتيجية، وتأمين كيان الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها، وتهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق باستراتيجية مخططة للتنمية الشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل للشعب حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم وهو ما يتحقق عن طريق التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية"، الأمر الذي يقتضى تضافر جهود كافة مؤسسات وهيئات الدولة بجانب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، للتقليل من حدة المشكلة السكانية وتفادى آثارها السلبية على الفرد والمجتمع.



المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي سبتمبر 2019 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

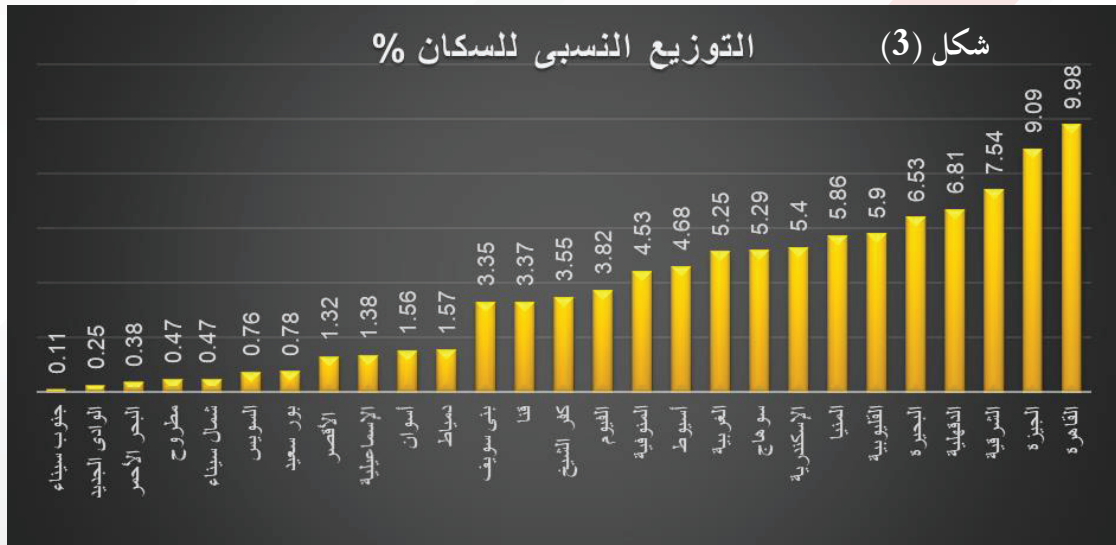
وقد شهدت الحالة السكانية في مصر طفرات هائلة خلال العقد المنصرم، وتستلزم هذه الطفرات تأمين المزيد من الموارد للوفاء بالاحتياجات السكانية المتنامية وكذلك تحقيق رفاهية المواطن المصري. وفي حقيقة الأمر، يعتمد ذلك إلى حد بعيد على معدل النمو السكاني وخصائص السكان جنبا إلى جنب مع إدراك المواطن المصري ووعيه بمشكلة النمو السكاني وتداعيات ذلك النمو، فقد بلغ عدد سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2019/1/1 حوالي 98 مليون نسمة مقارنةً بحوالي 72 مليون نسمة في شهر نوفمبر من عام 2006، وقد ارتفع عدد السكان في مصر حوالي 50 مليون نسمة خلال الفترة من عام 1986 إلى عام 2010.



بالنظر إلى الهرم السكاني يتبين لنا أنه عريض القاعدة حيث بلغت فئة السكان من (14-0) حوالي من إجمالي السكان وبلغت نسبة السكان في قوة العمل (15-64) حوالي 62% مما يشير إلى أننا نعيش في مجتمع فتى وشباب في حين كانت نسبة الشباب في الفئة العمرية من (15 - 35) حوالي 35% وهذا يعني لنا ضرورة تكثيف الجهود والاستعداد للنافذة الديموجرافية والتي تتطلب توفير عدد أكبر من الاستثمارات حتى تتم الاستفادة من هذه الهبة الديموجرافية وسوف نتولى بالشرح في الفصول القادمة أهمية الاستفادة من الهبة الديموجرافية وعوائدها على المجتمع أما فيما يخص فئة كبار السن فقد بلغت نسبتهم حوالي 4% من إجمالي عدد سكان مصر.

حجم وتوزيع السكان على مستوى المحافظات

بالنظر الى الشكل التالي يتضح لدينا ان محافظات الوجه البحري مثلت اعلى معدلات سكان على مستوى اقاليم مصر الأربعة حيث بلغت نسبتها (43 %) تلتها محافظات الوجه القبلي بحوالي (38%) ثم المحافظات الحضرية بحوالي (17 %) الى إجمالي عدد السكان في حين كانت محافظات الحدود اقل نسبة على مستوى أقاليم الجمهورية وبلغت حوالى (2%) ومثلت محافظات القاهرة، في حين مثلت محافظات القاهرة والجيزة والشرقية والدقهلية والبحيرة اعلى المحافظات على الترتيب (9.98-9.09 - 7.54 - 6.81 - 6.53) حيث مثلت تلك المحافظات حوالى 40 % من إجمالي عدد السكان على مستوى الجمهورية.



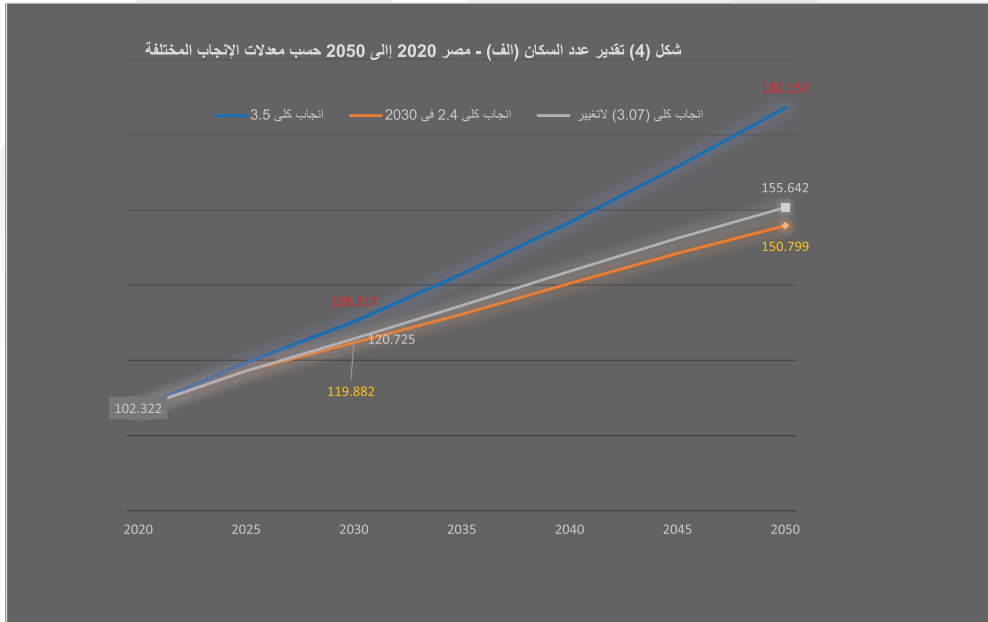
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي سبتمبر -2019 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاسقاطات السكانية: مصر 2020 - 2050

وفقا لاهم نتائج وتوصيات دراسة التنبؤات السكانية لمصر 2020-2050، والتي تناول فيها الإسقاطات السكانية حتى عام 2050 في ضوء ثلاث سيناريوهات لمعدل الإنجاب الكلى وقد أظهرت الدراسة أن عدد السكان في مصر سيكون كالتالي: -

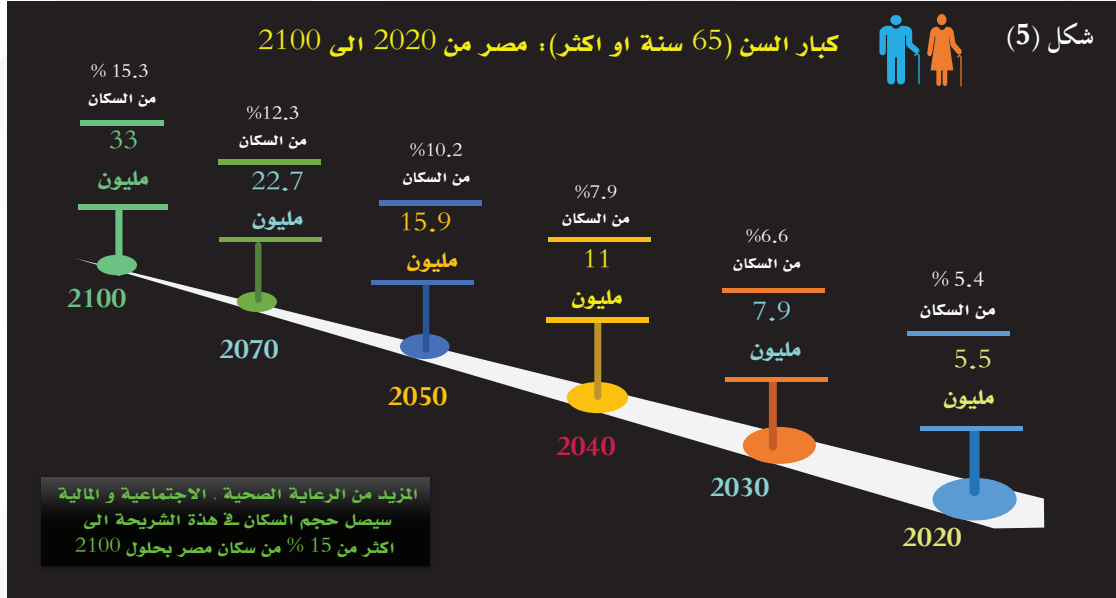
- السيناريو الاول: عدم ضبط الزيادة السكانية والوصول الى معدل الانجاب الكلى (3.5 طفل / سيدة) يصبح عدد سكان مصر حوالى 183 مليون نسمة عام 2050 ونسبة السكان في قوة العمل من 15-65 حوالى 60 %، ونسبة الاعالة الكلية حوالى 0.68

السيناريو الثاني: ثبات معدل الإنجاب الكلي عند (3.07 طفل لكل سيدة) الوضع الحالي،
 يصبح عدد سكان مصر حوالي 160 مليون نسمة عام 2050 ونسبة السكان في قوة العمل من
 15-65 حوالي 64% ونسبة الاعالة الكلية حوالي 0.56

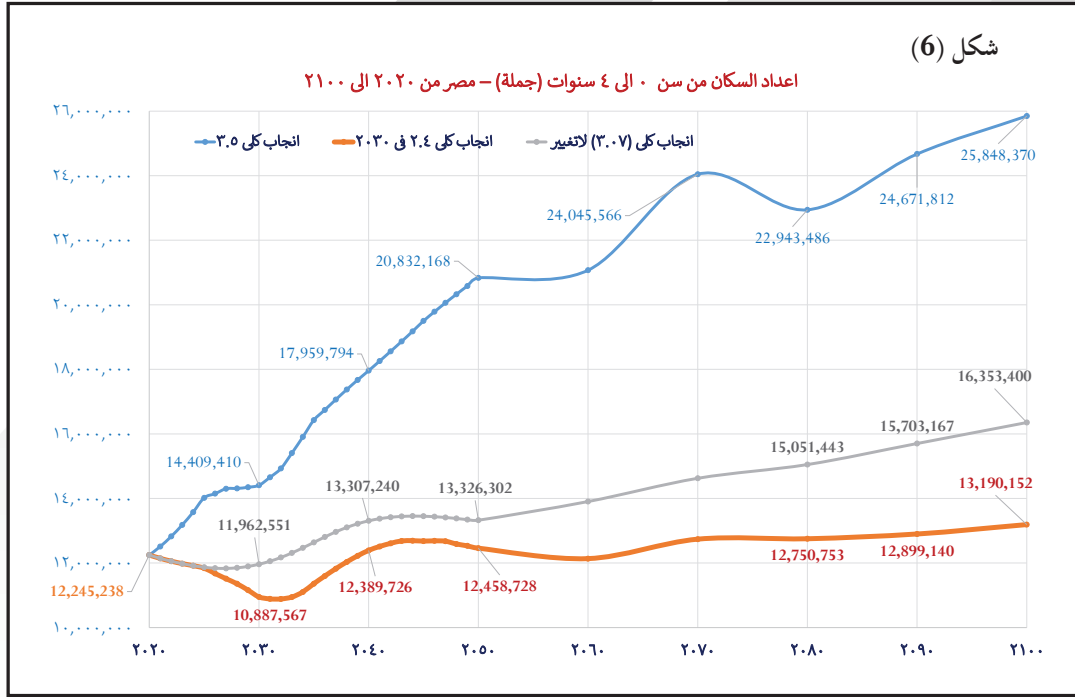


السيناريو الثالث: تطبيق استراتيجية قومية للسكان تهدف الى الوصول بمعدل الانجاب الكلي إلى
 (2.4 طفل لكل سيدة)، سيكون عدد سكان مصر حوالي 152 مليون نسمة عام 2050، ما يعني
 أن تطبيق الاستراتيجية القومية للسكان سيكون له اثار إيجابية في توفير عبء من 10 الى 25 مليون
 نسمة في حين ستكون نسبة السكان في قوة العمل من 15-65 حوالي 64%، ونسبة الاعالة الكلية
 حوالي 0.55

في حالة الزيادة السكانية غير المنضبطة فإن عدد السكان 65 سنة فأكثر سيكون من حوالي 5,5 مليون نسمة في 2020 إلى حوالي 7.9 مليون نسمة في 2030 ثم إلى حوالي 15.8 مليون في 2050 وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الكبرى الامر الذي بدوره سيؤدي الى زيادة متطلبات الرعاية الصحية، الاجتماعية، الخاصة بالمسنين وتوفير مزيد من الرعاية الكاملة لهذه الشريحة الهامة في المجتمع حتى لا تكون عبء زائد على المجتمع وعائق من عوائق التنمية المجتمعية.



وفي حالة الزيادة السكانية غير المنضبطة أيضا فإن عدد السكان من 0 - 14 سنة سيكون من حوالي 34 مليون نسمة في 2020 إلى حوالي 40.5 مليون نسمة في 2030 ثم إلى حوالي 58 مليون في 2050 وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الإعاقة الصغرى الامر الذي بدوره سيؤدي الى زيادة متطلبات الرعاية الصحية والاجتماعية الخاصة بهذه الشريحة من تطعيمات ومدارس وكثير من الاحتياجات الضرورية، وتوفير مزيد من الرعاية الكاملة لهذه الشريحة الهامة في المجتمع حتى ينمو نمو سليم ويكونوا اصحاء بدنيا ونفسيا وعلميا ويستفيد المجتمع منهم في عملية التنمية.

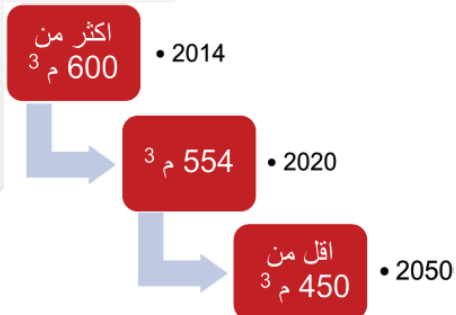


حوالي 28.5 الف فدان تهدر سنويا في البناء وانشاء العشوائيات، 3.5 ألف فدان منفعة عامة، 4 الاف فدان تبوير (حوالي 330 ألف فدان كل 10 سنوات) مع ضعف انتاجية الأراضي الجديدة وتقلص الموارد المائية اللازمة للزراعة لذلك فمن المفترض ان يتم استصلاح واستزراع أراضي جديدة (حوالي نصف مليون فدان كل 5 سنوات).

نصيب الفرد من الارض المنزرعة



نصيب الفرد من المياه



متوسط نصيب الفرد من المياه النقية يتناقص بحوالي 11% نتيجة الزيادة السكانية وهو ما يعكس الحاجة إلى ايجاد بدائل لسد حاجة الأفراد من مياه الشرب بأنشاء محطات تنقية جديدة وهو ما يمثل عبء إضافي على ميزانية الدولة.

- استيعاب الزيادة المتوقعة للمدارس الحكومية للتعليم ما قبل الجامعي يتطلب بناء حوالي 3100 فصل سنوياً (سعة الفصل 35 طالب) في حالة الزيادة المنضبطة او 5400 فصل سنوياً في حال الزيادة الغير مخططة حتى عام 2030، في حين ان القدرة الاستيعابية الحالية (ما عدا الازهر حوالي 72 ألف فصل ومعهد) تقدر بـ 19280089 تلميذ/ة في 467334 فصل في 50753 مدرسة.

- في ضوء الزيادة السكانية المتوقعة سيتم ضخ مليارات الجنيهات لتنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل وبناء العديد من المستشفيات والمراكز الطبية (حوالي 8000 سرير بحلول 2030).

- يرتفع عدد الممرضين والممرضات المتوقع من 214 ألف ممرض عام 2017 إلى 345 ألف ممرض عام 2050 في حالة ضبط معدل الانجاب 2.4 طفل / سيدة، مقابل 429 ألف في حالة عدم ضبط النمو السكاني 3.5 طفل / سيدة، ولذلك يتطلب الأمر زيادة أعداد الممرضين والممرضات لتناسب مع أعداد المرضى.

- طبقاً لسيناريو 2.4 طفل / سيدة من المتوقع أن يرتفع عدد الأطباء المطلوب توفيرهم في كافة القطاعات الصحية من 128 ألف طبيب في عام 2017 إلى 207 ألف طبيب في عام 2050، بينما يرتفع الى 257 ألف في حالة عدم ضبط النمو السكاني 3.5 طفل / سيدة، نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد السكان ولضمان استمرار الخدمات الصحية.

- نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد السكان سترتفع عدد أسرة المستشفيات المطلوب توفيرها من 132 ألف سرير عام 2017 إلى 265 ألف سرير عام 2050 في حالة عدم ضبط الزيادة السكانية.

أهم التوصيات

- الاهتمام بالخصائص السكانية وتبني برامج فعالة للتنمية البشرية في محو الأمية والتعليم والصحة لمردودها المباشر علي السكان.
- ضرورة تمويل الخطط السكانية وفقا للمعطيات والنتائج السابقة بما يتناسب مع حجم التحديات المطلوبة.
- تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان، فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي ذلك أن المصريين يعيشون على حوالى 6.8% من مساحة مصر.
- زيادة الإنتاج والبحث عن موارد جديدة. والاهتمام بتوفير فرص العمل للقضاء علي الفقر وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية ذات الزيادة السكانية .
- من الأهمية بمكان التركيز علي فئة الشباب لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة والتخطيط الإنجابي والمساواة بين الجنسين حيث انهم يمثلون آباء وأمهات المستقبل وهم الطريق الي تحقيق الهدف القومي المتمثل في طفلين لكل أسرة.
- يجب وضع استراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الأسرة الصغيرة، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخرى المتصلة بها مثل الأمية والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الاطفال والتسرب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها.
- عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية أصبح ضرورة ملحة ممثلا في قطاع رجال الأعمال والشركات الكبرى للمساهمة في تنمية وتطوير المناطق العشوائية والقرى الاكثر فقراً.

Professor Dr. Tarek Tawfik Amin, Deputy Minister of Health for Population Affairs, Egypt: dramin55@gmail.com

ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-2502-110X>

Sherif Gamal, Research Department, National Population Council, Egypt: shriefgamal16@gmail.com